نقابة الصحافة ٢٠١٢/٧/٢٠

كما كل لقاء، أطلب من حضراتكم الوقوف دقيقة صمت احتراماً للمفقودين والمخفيين قسراً، الأحياء منهم والأموات، القدامى منهم والجدد.
كما دائماً، وتأكيداً على مبدأ التشارك مع المجتمع المدني يهمنا أن نوضح المستجدات على هذه القضية وتحديداً الوثائق الثلاث التي توفرت لدينا والتي يهدف كل منها إلى وضع آلية لحل هذه المعضلة الانسانية والوطنية.
الوثيقة الأولى تتعلق بمشروع قانون "الاخفاء القسري" ، تقدّم به سعادة النائب حكمت ديب إلى المجلس النيابي بمناسبة ذكرى ١٣ تشرين من العام الماضي. ويرمي المشروع إلى إنشاء "الهيئة الوطنية المستقلة للمخفيين قسراً".
الوثيقة الثانية تتعلق بمشروع قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً. هذه الوثيقة وضعت بطلب منا كلجان ممثلة لعائلات هؤلاء الضحايا، وأنجزت بمشاركتنا وعدد لا بأس به من هيئات المجتمع المدني المحلي وبعض الهيئات الدولية المعنية بهذا الشأن وباشراف المركز الدولي للعدالة الانتقالية.
الوثيقة الثالثة تتعلق بمشروع مرسوم يرمي إلى إنشاء "الهيئة الوطنية المستقلة لضحايا الاخفاء القسري". هذه الوثيقة وضعت بطلب واشراف مباشر من وزير العدل الأستاذ شكيب قرطباوي، لقناعة لديه بأن تعدد المشاريع بشأن هذه القضية سيضعفها ويفسح مجالاً أمام المسؤولين للتهرب من اعتماد أي منها. لذا فانه سيطلع على الوثيقتين الأولى والثانية لأخذ الايجابيات الواردة في كل منهما ليصار إلى دمجها وصياغة مشروع واحد.
في معرض تقديرنا لمبادرة كل من معالي الوزير وسعادة النائب بشأن السعي لوضع حد لعذاباتنا والكشف عن مصائر أحبتنا، لا يسعنا الاّ أن نسجل التالي:
- أن معالي الوزير قرطباوي هو وزير العدل الأوحد الذي زار خيمة الاعتصام، الوزير الأوحد الذي اجتمع بنا لثلاث مرات متتالية، وبطلب منه، بهدف الاطلاع على تفاصيل القضية ومحطاتها الأساسية وعلى مطالب الأهالي.
- أن سعادة النائب، وبمناسبة تقديمنا له نسخة عن مشروع القانون خاصتنا، وبحضور معالي الوزير قرطباوي، صّرح بأنه لا يتمسك بالمشروع الذي سبق وقدمه، وأن كل ما أراده هو وضع اشارات على مواقع المقابر الفردية والجماعية وعلى أن تلاقي هذه القضية المحقة خواتيمها.
أمام توافر ثلاث وثائق (فعلياً ٢) للحل في فترة زمنية متقاربة، بعد غياب أي اهتمام جدي على مدار ثلاثة عقود تقريباً، تناوبتنا مشاعر من الرضى والحيرة في آن.. وأي من المشروعين يلبي احتياجات الأهالي وتطلعاتهم.
تداولنا بفكرة السير بالمشروعين معاً والضغط على المسؤولين في السلطة لتبنيهما باعتبار أنها ستنتقي واحداً منهما. لكننا تراجعنا عن ذلك خصوصاً أننا أصحاب حق نطالب به ولا نستجديه.
وبالعودة إلى مشروع إنشاء الهيئة الوطنية رأينا أنه من المستغرب والمرفوض أن تجزأ قضيتنا لجهة حصر اختصاص الهيئة المذكورة المطلوب انشاؤها بالأشخاص المخفيين قسرياً دون المفقودين.! وهو هو عنوان المشروع. وكأنه علينا أن ننتظر ٣٠ سنة اضافية كي يولد مشروع ثاني يهتم بفئة المفقودين وهي الفئة الأكبر عددياً والأشمل بمعناها (ينضوي المخفيون قسراً ضمنها).
لن أدخل في التفاصيل القانونية ما دام أهل الاختصاص حاضرون معنا.
أمر آخر يهمني اطلاعكم عليه هو المراسلة التي أجريناها، كلجنة أهالي، مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية في نيويورك، طلبنا بموجبها تزويدنا برأي فريق الأخصائيين لديه بشأن مشروع مرسوم

معالي الوزير، وذلك حرصاً على الموضوعية وعلى أن لا يأتي موقفنا انفعالياً بحكم العلاقة العاطفية التي تربطنا بكل فرد من الضحايا.
وتلقينا تعلقات المركز المذكور أوجزها بالتالي:
- يتطرق المرسوم إلى قضية المخفيين قسراً وليس إلى الفئة الأوسع التي تشمل المفقودين والمخفيين قسراً.
- فصل القضيتين لا يتماشى مع المعايير والممارسات الدولية والقانون الانساني الدولي، ويشكل وسيلة ضعيفة لتناول كليهما، لذا يجب تناولهما بموجب قانون واحد.
- لا مبرر لاستبعاد الذين فقدوا خلال النزاعات باعتبار أنهم ليسوا من ضحايا الاخفاء القسري.
٢- يجب تعزيز الهيئة المقترح انشاؤها من خلال اضافة فصول تعزز صلاحياتها (استدعاء الشهود، جلب الوثائق..) والاجراءات في مجال تقصي الحقائق.
٣- يجب تعزيز المرسوم ليشمل تعداد الحقوق والوضع القانوني للضحايا وعائلاتهم منها: الحق في المعرفة، الحق في الاطلاع على المعلومات والمشاركة في التحقيقات، الحق بالتعويض كنوع من جبر الضرر، واجب الدولة بتقديم المعلومات التي بحوزتها.
٤- وجوب ضمان استقلالية أعضاء وموظفي الهيئة ، ينصح بأن تكون مستقلة عن وزارة العدل أو أي وزارات أخرى.
٥- يجب أن يعمل موظفو الهيئة بدوام كامل أي قطع العلاقة بالكامل مع مناصبهم الدائمة طوال فترة العمل في الهيئة. فليس لهم إلا وظيفة واحدة ومدير واحد عندما يكونوا موظفين في الهيئة.
٦- استقلالية الهيئة لا تخضع إلا للدستور والقانون، يتعين على الهيئات الحكومية الأخرى مساندة الهيئة وحمايتها. لا يحق لأي شخص أو هيئة حكومية أن تتدخل في عمل اللجنة.

<u>ماذا نريد كهيئات ممثلة للأهالي:</u>

مأساتنا عمرها من عمر الحرب في لبنان، لم نصوب خلال كل هذه السنوات ولن نصوب سوى على سياسة الاستلشاق والتهميش لقضية المفقودين وناسها.
لم نصوب ولن نصوب سوى على عمليات الخطف وحجز حرية الأشخاص بغض النظر عن هوية الفاعلين والضحايا، وعن الأسباب المؤدية الى الخطف ومدته الزمنية.
لم ولن نصوب سوى على كل محاولة تسعى لتوظيف قضيتنا تلبية لمصالح سياسية أو دينية أو مادية...
مطلبنا ورهاننا : تحقيق مشروع متكامل وعادل لحل القضية.
مشروع قانون أو مشروع مرسوم، لايهم وان كنا منحازين أساساً إلى قانون . فـ ١٧,٠٠٠ مفقود ومخفي قسرياً بيستحقوا قانون.
من هنا، ومن على هذا المنبر، ودون اللجوء إلى حرق الدواليب وقطع الشوارع حتى يقبل المسؤولون التفاوض معنا كما هي الموضة الرائجة اليوم، أختم بثلاثة أمور:
١- نطالب السلطات الرسمية اللبنانية، برؤسائها الثلاثة، بتحمل مسؤولياتها تجاه ملف المفقودين والمخفيين قسرياً والايفاء بكل التعهدات التي أعلنتها لوضع حل نهائي وعادل لهذه القضية، وتحديد مواعيد عاجلة للقائنا لشرح مطالبنا.
٢- إذ نكرر تقديرنا لمبادرة معالي وزير العدل و تبنيه الصادق لقضيتنا، طامعين في أن يتسع صدره أكثر لنا وللمحاذير التي تقلقنا، ندعوه إلى سحب مشروع مرسوم إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة من التداول، وتشكيل هيئة مصغرة من أهل الاختصاص والخبرة، يسمي أعضاءها، وتكون مهمتها اعادة النظر بأحكام مشروع المرسوم المذكور وذلك في ضوء مشروع القانون خاصتنا وفي ضوء الملاحظات التي أبداها المركز الدولي للعدالة الانتقالية

والتي تتطابق مع سائر المعايير الدولية المعتمدة ومع تجارب الدول التي عرفت حالات مماثلة.

٣- نداء من القلب أوجهه بصوت وباسم جميع أمهات وزوجات وأبناء المفقودين والمخفيين قسراً في لبنان إلى خاطفي اللبنانيين الـ ١١ ، وأدعوهم إلى التعامل مع هؤلاء الضحايا بطريقة انسانية عادلة. أدعوكم الى التعامل معهم كأفراد والكف عن استعمالهم كرهائن..

اذا كان نضالكم اليوم ينضوي تحت راية اقامة العدالة والديمقراطية ضد الظلم والدكتاتورية، فالافراج عن المخطوفين هو العنوان أول للعدالة وجزء من انتفاضتكم بوجه الظلم.

أدعوكم باسم من أمثل إلى الافراج الفوري عنهم بمعزل عن أية حسابات سياسية.